For cited: *Obaid, A. A. (2022). Manifestations of development success in Malaysia among political and economic indicators. Journal of Current Researches on Business and Economics, 12 (SE), 141-154.*

Crossref *doi: 10.26579/jocrebe.12.SE.10* ***Research Article***

Year: 2022

Volume: 12

Issue: SE

Journal of Current Researches on Business and Economics (JoCReBE)

ISSN: 2547-9628

http://www.jocrebe.com

Manifestations of development success in Malaysia among political and economic indicators

Ali Abbas Obaid

Keywords
political leadership, sustainable development, institutional reform.

Article History
Received
19 Sep, 2022
Accepted
30 Dec, 2022

Abstract
The issue of development is a civilized issue in which the factors of the political, social and cultural environment overlap, which makes it more influential in its counting aspects, most notably the economic aspect and the political aspect. And the extent to which it is affected by a number of political, economic and social factors Also, development represents a process of liberation from oppression and exploitation among peoples inside and outside countries, which necessitates them to encourage development and take into account other non-political factors, including the nature of political leaders, social systems, cultural values, scientific competencies and others. It calls for development plans and policies to be compatible with the existing philosophy in the country and based on acceptable systems The fact that the development process aims to move the society to a more developed state, provided that there is a political leadership that assumes responsibility and believes in development and seeks to achieve it in cooperation with a popular base interested in it, so that politicians, economists, businessmen, education and media have real trends and desires, and Malaysia is one of the successful countries that fought The experience of development with its economic and political aspects in achieving the transition from a backward agricultural economy to an advanced industrial economy through its industrial development and the effectiveness of its policy in the fields of science and technology in a short period of time The government policies adopted and the active participation of the industry greatly helped this by directing the government to the economy and identifying development goals, which changed according to the stages of its development internationally and locally, by integrating with the economies of the world and preserving its economic patriotism. Its president, Muhammad Mahathir, thought about its transition to the ranks of developed countries, as he embodied the country's ability to self-reliant government and people with the multiplicity of religions and ethnicities in light of its political and social stability.

عنوان البحث

مظاهر النجاح التنموي في ماليزيا بين المؤشرات السياسية والاقتصادية

م. م. علي عباس عبيد(*)

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

aliabbas29baghdad@gmail.com

ali.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Msc. Ali Abbas Obaid

1443 هـ **بغداد** **2022م**

- **المستخلص**

تعد قضية التنمية مسألة حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية مما يجعلها اكثر تأثيرا في جوانب عدها ومن ابرزها الجانب الاقتصادي والجانب السياسي ومن هنا استند الكثير من المفكرين السياسيين في دراستهم لواقع واشكاليات التطور والتنمية الى تصور واضح للعلاقة الوثيقة التي تربط بين التطورات الاقتصادية ومسارات التنمية ومدى تأثرها بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ان التنمية تمثل عملية تحرر من الاضطهاد والاستغلال بين الشعوب داخل الدول وخارجها مما يحتم عليهم تشجيع التنمية والاخذ بالعوامل الاخرى غير السياسية ومنها طبيعة القيادات السياسية والنظم الاجتماعية والقيم الثقافية والكفاءات العلمية وغيرها ، وبذلك فأنها تمثل هدفاً اساسيا للسياسة سواء الداخلية منها او الخارجية لأي دولة مما يستدعي ان تكون خطط وسياسات التنمية ملائمة مع الفلسفة القائمة في الدولة ومستندة على انظمة مقبولة ، كون عملية التنمية تهدف الى الانتقال بالمجتمع الى حالة اكثر تطورا بشرط ان تتوفر قيادة سياسية تتحمل المسؤولية وتؤمن بالتنمية وتسعى الى تحقيقها بالتعاون مع قاعدة شعبية راغبة فيها ، فيكون لدى السياسيين ورجال الاقتصاد والاعمال والتعليم والاعلام التوجهات والرغبة الحقيقة فيها ، وتعد ماليزيا من الدول الناجحة التي خاضت تجربة التنمية بجوانبها

الاقتصادية والسياسية في تحقيق الانتقال من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متقدم من خلال تنميتها الصناعية ونجاعة سياستها في مجالي العلوم والتكنولوجيا في فتره وجيزة من الزمن ، ساعد على ذلك السياسات الحكومية المتبعة والمشاركة الفعالة للصناعة بشكل كبير من خلال توجيه الحكومة للاقتصاد وتحديدها لأهداف التنمية والتي تغيرت وافقا لمراحل تطورها دوليا ومحليا، من خلال الاندماج مع اقتصاديات العالم والحفاظ على وطنيتها الاقتصادية ، كما ان ماليزيا عدت الانسان محور واداة للنشاط التنموي كما ساهم فكر رئيسها محمد مهاتير على انتقالها الى مصاف الدول المتقدمة اذ جسد قدرة البلد على حكومة وشعبا بالاعتماد على الذات مع تعدد الاديان والاعراق في ظل استقرارها السياسي والاجتماعي .

الكلمات المفتاحية للبحث(القيادة السياسية ، التنمية المستدامة ، الاصلاح المؤسسي)

• المقدمة

اتخذت الحكومة في ماليزيا عدة اجراءات جوهرية حققت قفزات نوعية في مجالي التنمية الاقتصادية والبشرية وفي مجال الصادرات والواردات لتصبح من اهم الدول الصناعية المتقدمة اذ تمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ونوعت من مصادر دخلها الوطني وحققت تقدما في معالجة مشاكل الفساد والفقر والمديونية مما ساعدها ذلك في القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والادارية التي ساهمت في تطوير وتنمية الجهاز الاداري وتحقيق مستوى من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، كما اعتبرت ماليزيا الانسان محور واداة للنشاط التنموي فركزت على اتباع القيم الاسلامية في التمسك بالقيم والاخلاق والعدالة والمساواة وتشجيع سكانها بالعمل

في القطاعات المنتجة للاقتصاد ، وبذلك العمل على تأمين اشباع الحاجات لجميع افراد المجتمع من خلال تحقيق التوازن بين الفقر والبيئة وتحسين توزيع الدخل وتحفيز جهود التنمية والتوازن البيئي .

• اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث من مجموعة من التساؤلات التي تمثلت ب :-

1- هل ان الدور السياسي والاقتصادي يمثل ابرز مؤشرات سياسات التنمية في ماليزيا ؟

2- هل ان القيادة تمثل احد المرتكزات الهامة للأنظمة السياسية في التخطيط لسياسات التنمية الماليزية ووسائل تنفيذها وما هو دورها في ضمان تلك الخطط ؟

3- ما هي طبيعة المؤشرات الاقتصادية والعلاقة بين التوجهات السياسية للقادة السياسيين وبين تحقيق مشروعات التنمية في ماليزيا ؟

• هدف البحث

يهدف البحث الى ضرورة التعرف على السياسات التنموية ومظاهر نجاحها في ماليزيا والادوار التي قامت بها القيادات السياسية وكيف تطور الاقتصاد الماليزي في ضوء تلك المتغيرات .

- **فرضية البحث**

يقاس نجاح الحكومات والانظمة السياسية بدرجة قوة قيادتها وقدرتها على احداث التغييرات متى تطلب الامر واستمرارها في التأثير الفاعل على المجتمع والمجالس النيابية ككل ، مما ساعد ذلك على انتقال ماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة في ظل استقرارها السياسي والاجتماعي .

- **منهجية البحث**

نظرا لأهمية بحث مظاهر النجاح التنموي في ماليزيا وطبيعة المؤشرات السياسية والاقتصادية ونظراً لما يحدث من تداخل وتفاعل بينهما ، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي في بيان مفهوم التنمية ومقاييس ووسائل نجاحها واستخدام المقترب الوصفي في وصف القيادة السياسية والاصلاح المؤسسي وتطور الاقتصاد الماليزي والمنهج التحليلي في تحليل المؤشرات السياسية والاقتصادية للتجربة الماليزية .

- **هيكلية البحث**

نظراً لأهمية هذا البحث فقد تم تقسيمة الى محورين ثم خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات تناول المحور الاول مؤشرات التنمية ومقاييس نجاحها وفي مطلبين الاول كان في عناصر ومؤشرات التنمية والثاني عن تطور الاقتصاد الماليزي ، اما المحور الثاني فتناول المؤشرات السياسية والاقتصادية للتجربة الماليزية وفي مطلبين الاول في القيادة السياسية وتأثيرها على التنمية والثاني في النمو الاقتصادي وتأثيره على التنمية.

المحور الاول / مؤشرات التنمية ومقاييس نجاحها

يقصد بالتنمية انها عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق في تحقيق النجاح والوصول للأهداف وتحقيقها بطريقة تضمن التوزيع العادل للثروة والدخل ويعود الاهتمام العالمي الى التنمية والتنمية المستدامة الى عام 1987 ، عندما تشكلت لجنة عالمية للبيئة والتنمية (WCED) بإشراف الامم المتحدة ورئاسة رئيسة وزراء النرويج انذاك (برونتلاند) التي اطلقت تقريرا بعنوان (مستقبلنا المشترك) عرفت فيه التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي الاحتياجات الراهنة دون التجاوز او المساومة على قدرة الاجيال في تلبية احتياجاتهم [(2)] ، وفي ضوء ذلك سيتناول هذا المحور ما يلي :-

اولا- عناصر ومؤشرات نجاح التنمية

ان مفهوم التنمية ينطلق من ثلاث اتجاهات جوهريه وهي الاتجاة الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمحور المؤسسي الذي يتشكل من السياسات المحلية والسياسات العامة للدولة ، بالإضافة الى عناصر عديدة يمكن استخدامها كمؤشرات للتنمية وبإيجاز هي :- [(3)]

1- اتصافها بالاستمرارية كونها عملية تتصاعد لتعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها .

2- عملية مجتمعية تشارك فيها كل فئات وطبقات وقطاعات المجتمع كافة وهي عملية واعية وليست عشوائية لها غايات واهداف واستراتيجية طويلة المدى واهداف وخطط وبرامج يتم تعميمها لكل مرحلة .

3- عملية موجهة بموجب ارادة تنموية تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها وتملك القدرة على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع وتحافظ على طاقاته .

4- انها تعمل على ايجاد تحولات هيكلية تساهم في عملية النمو الاقتصادي وتكون ضمن اطار سياسي واجتماعي لتوازي بذلك ما في القدرة والتنمية والبناء المادي للقاعدة الانتاجية الصلبة ويتم استحداث مرتكزاتها وفق التطورات الحاصلة في المجتمع والقادرة على مواجهة العقبات والتغييرات على ان يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي والقدرة المؤسسية والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي .

5- زيادة في متوسط انتاجية الفرد ويعبر عن ذلك بالمؤشر الاقتصادي وتزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فضلا عن وجود اطار اجتماعي وسياسي يتضمن الية التغيير واستمراره ويتمثل في نظام الحوافز القائم على اساس الربط بين الجهد والمكافأة وتأكيد انتماء الفرد لمجتمعة من خلال تطبيق مبدأ المشاركة والعدالة في توزيع نواتج التنمية وغير ذلك وهذه الجوانب بالاضافة الى كونها تمثل اهداف التنمية فهي مصدر قوة وفاعلية وكفاءة في اداءها .

اما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية فهي عديدة ومتنوعة ويمكن ملاحظتها كالاتي :-

- **المؤشرات الاقتصادية :-** اذ انها تمثل خصائص الجهاز الاقتصادي للدولة وتمثل الدخل السنوي للفرد ونسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي كمعدل للتصدير والاستيراد او الديون ، وعند مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية يتبين ان مستوى دخل الفرد في الدول النامية ينخفض كثيرا عما هو عليه في الدول المتقدمة ودخل الفرد متفاوت في الدول النامية وهذا يعد مؤشرا على عدم احراز تقدم نحو توزيع نتائج التنمية بين الافراد والفئات للمجتمعات النامية وبالانتقال لمؤشرات القوى العاملة ونسبتها في الزراعة والصناعة والخدمات فأن

الاحصائيات تشير الى انتاجية قطاع الزراعة اقل من انتاجية باقي القطاعات الاخرى في الدول النامية والمتقدمة نتيجة الهوة الواسعة بين نسبة العمال في الزراعة ونسبتها في الناتج المحلي ، اما مقياس هذا المؤشر فيمكن استخدام مقاييس الاداء الاقتصادي والميزان التجاري والحالة المادية ، مقاييس انماط الانتاج والاستهلاك وغيرها .

- **المؤشرات الاجتماعية :-** تم استخدام هذه المؤشرات في اواخر الستينات لمعالجة عيوب المؤشرات الاخرى بتوسيع التحليلات الاقتصادية الاحصائية لتشمل المزيد من القضايا الاجتماعية كتخطيط التنمية والتقدم في تحقيق اهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار انسبها وبعد ما اتجهت تلك المؤشرات الى مواضع الاهتمام الاجتماعي الاكثر عمقا مثل تلبية الاحتياجات الاساسية وتوفير النمو والرفاة ، وبالرغم مما احرزته مجالات التنمية الاجتماعية من تقدم ملحوظ في العقود الاخيرة الا ان هناك اكثر من مليار نسمة لا زالوا يعيشون في حالة تخلف شديدة تتمثل في كثافة السكان وارتفاع معدلات الوفية والامية ومعدل الاعمار وتزايد سكان الحظر مع ارتفاع نسبة حصولهم على الخدمات الصحية والمياة الامنة والصرف الصحي بالنسبة لسكان الريف [4] اما مقياس هذا المؤشر فيمكن استخدام مقاييس المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاذ القرارات والصحة والسلامة العامة والتعليم والسكن والامن .

- **مؤشرات الحاجات الاساسية :-** وهي تتطلب صياغة ملائمة لقياس التطورات في اشباع الحاجات وتحديد الاهداف في مختلف مكوناتها وابرز استعمالات مؤشرات هذه الحاجات انها تعد انعكاسا عن حالة التنمية على المستوى المحلي والاقليمي وتعد ادلة لقياس الاستهلاك اللازم لتحقيق مستوى الرفاه المطلوب وقياس عرض السلع والخدمات وتحديد فجوة اشباع الحاجات الاساسية على المستوى الدولي والسرعة المطلوبة لردم تضيق الفجوة وتقييم اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي [5]

- **المؤشرات السياسية والادارية :-** وهي من اهم المؤشرات كونها تعكس امكانية قيادة وتوجية عمليات التنمية في الدول النامية خاصة تلك التي عانت من هيمنة الاستعمار المباشر وغير المباشر ومن حداثة عهدها بالاستقلال والاستقرار السياسي وضعف المشاركة بين الطبقة الحاكمة وافراد الشعب ونظرا لقصر زمن استهلاكها السياسي وجهودها في تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي فأن مؤسسات هذه الدول السياسية والادارية تعاني من الفجوة بين محتوياتها وهياكلها مما يجعل مستوى كفاءتها ضعيفا واقل من المطلوب كثيرا وينبغي تحقيق التكامل بين مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية لضمان افضل نتائج للتنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع ، اما مقياس هذه المؤشر فيكون في وضع استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة بتطبيق الاتفاقات العالمية مثل عدد خطوط الهواتف والانترنت للمستخدمين وتحديد نسبة الانفاق على البحث العلمي والتنمية من اجمالي الناتج المحلي .

المحور الثاني / المؤشرات السياسية والاقتصادية للتجربة الماليزية

ان هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انجاح التنمية الماليزية وابرزها تحول ماليزيا من بلد معتمد على الزراعة الى بلد مصدر للسلع الصناعية ذات التقنية العالية والتركيز في القضاء على التفاوت

الطبقي بين مختلف العرقيات ، وتجلي ملامح الاقتصاد المعرفي وذلك بفضل السياسة الداعمة لتطوير القدرات والمهارات البشرية في التربية والتعليم وهي بذلك احتلت المرتبة السادسة في اسيا فيما يخص مستوى المنافسة الصناعية بعد كلا من الصين وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان والمرتبة الحادي والعشرون عالميا وفقا للمؤشرات الاقتصادية الايجابية ، وكل ذلك يعود الى القيادة السياسية الناجحة والاصلاح السياسي المتمثل في ترسيخ قيم الثقافة الوطنية في المجتمع وتكريس مبادئ الثقة والحوار والتربية والتسامح ونبذ العنف واقصاء الاخرين بين فئات ومكونات المجتمع ، ويمكن تناول هذه المؤشرات كالاتي :-

اولا- القيادة السياسية وتأثيرها على التنمية الماليزية

ان موضوع القيادة السياسية يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين اذ انها تمثل قدرة القائد على التأثير في المرؤوسين وتعبر عن تفاعل عوامل شخصية يتعلق بالسمات النفسية والسلوكية للقائد من قبيل السيطرة والخضوع وعوامل اجتماعية تتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي والازمات التي يعاني منها المجتمع وتاريخه وثقافته [(6)] ولقد كرست تلك القيادة منذ حصولها على الاستقلال عام 1957 من اجل ان تحول التنوع العرقي والطائفي واللغوي والديني الذي يتميز به المجتمع الماليزي الى عامل قوة ووحدة للبلاد، وكل هذه القيادات المتعاقبة ادركت طبيعة الاختلافات الموجودة في المجتمع كونها اخذت طابع التعاون واتباع سياسة الشراكة وليس التصادم ومن خلال اشراك جميع القوى والمكونات في العملية السياسية مما ساعد ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي وتحويل ماليزيا من مجتمع متفكك التركيبة الى مجتمع متماسك ، فمنذ استقلال ماليزيا الى يومنا هذا حكمها العديد من القادة السياسيين وهذا يدل على الاستقرار النسبي الذي عاشته ومن ابرز هؤلاء القادة (تكنو عبد الرحمن 1957-1970 ، تون عبد الرزاق حسين 1970-1976 ، تون حسين عون 1976-1981 ، محمد مهاتير محمد 1981-2003 ، عبد الله احمد بديوي 2003-2009 ، نجيب بن نون عبد الرزاق 2009-2018 ، محمد مهاتير 2018 – الى يومنا هذا) [(7)] وبسبب الصراعات العرقية بين الملايو والصينين قامت القيادة السياسية الماليزية بمجموعة من الاصلاحات السياسية لاعادة تشكيل التركيبة السياسية في ماليزيا واقامة حكم ائتلافي اكثر صلابة واستقراراً وكان للعقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون دورا كبيرا في نجاح الوحدة الماليزية واستمرارها على ضوء حالة التنوع الموجودة داخل المجتمع والابتعاد عن الانقسامات المجتمعية ، مما ساعد ذلك على نجاح تلك القيادات في ادارة التنوع الطائفي العرقي الموجود في البلاد وتجنبها من الوقوع في الازمات والابقاء على التحالفات ، كما اقتنعت ان ضمان استمرارية الاستقرار السياسي والسلم والامن يتطلب التركيز على قيم التسامح وتفعيل مبادئ الديمقراطية التوافقية في ادارة العملية السياسية واقامة السياسة الوطنية من خلال التعددية والمشاركة السياسية [(8)] ومن ابرز الاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا لحل الخلافات سياسة (خلف الابواب المغلقة) اذ يتم من خلالها التوصل الى الصفقات السياسية وتوزيع المكاسب للتخفيف من حدة التوتر الطائفي والعرقي وتوفر بيئة افضل للتطور الاقتصادي وتحقيق مستويات التنمية المستدامة ، بالاضافة الى ماليزيا كانت بمنأى عن الانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من دول العالم الثالث في افريقيا ودول امريكا اللاتينية واسيا ، كون السلطات المدنية فرضت سلطاتها على المؤسسة العسكرية وجعلها في موقف الحياد والبعد عن الحياة السياسية وهذا يبرر جعل رؤساء وزراء الدفاع من الجانب المدني وليس العسكري مما يجعل الجيش بعيدا عن المشاركة في الحياة السياسية .

ثانيا- الاصلاح المؤسسي والسياسي في التجربة الماليزية

حرصت القيادة الماليزية بقياداتها السياسية على تأسيس جهاز اداري قوي ونشط وفعال اذ قامت بعقد اتفاق مع احد المؤسسات الاستشارية الامريكية في اعداد دراسة شاملة حول احتياجات الجهاز الاداري في الدولة وآليات تطويره لغرض زيادة قدرة وكفاءة وفعالية الاجهزة الادارية في تقديم الخدمات العامة وتحقيق الاهداف العامة للدولة، وقد انتهت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات تمثلت بإنشاء جهاز

متخصص لهذا الغرض عندما قامت الحكومة الماليزية بتأسيس وحدة التطوير الاداري وجعلتها تابعة لمكتب رئيس الوزراء بهدف اعادة هيكلة اسلوب التوجيه والتفكير في القطاع العام كما توسعت في عمليات ايفاد القيادات الحكومية والمدربين للتدريب واستكمال تعليمهم ما بعد الجامعي وفق المنح الدراسية [9] ويمكن القول ان هناك ثلاث عمليات في الاصلاح والتطوير الاداري لماليزيا وعلى النحو الاتي :-

1- المرحلة الاولى :- وهي مرحلة التطوير الاداري وبناء المؤسسات والتي بدأت منذ عام 1975-1990 والتي تم من خلالها التركيز على تغير الهيكل الاداري وتكنولوجيا الادارة ومهارات الموظفين والنظم الادارية وبناء المؤسسات .
2- المرحلة الثانية :- وبدأت من عام 1981- 1990 ، اذ تم تبني نماذج واساليب من دول اخرى في هذه المرحلة من اجل تحسين جودة واداء الخدمات العامة فيما عرفت بسياسة التوجه نحو الشرق والتي تمثلت اولى اثارها في تأسيس علاقة جديدة بين القطاع الخاص والحكومة من اجل تحقيق التنمية القومية .
3- المرحلة الثالثة :-بدأت من عام 1990 والى الان ، وتمثلت في تحسين الخدمات وجودة الادارة العامة اذ حصلت حركة اصلاح اداري واجراء تحسينات ادارية وتبني فكر جديد بالتركيز على القيم الاخلاقية بين الموظفين والاهتمام بالابداع والجودة والابتكار والانضباط والمساءلة ، وحددت من خلال ذلك ماليزيا اهدافها بأن تكون دولة قوية بحلول عام 2020 في كافة مجالات الحياة سياسيا – اقتصاديا – اداريا – ثقافيا ، وفي ضوء ذلك يمكن ان نتطرق الى فكر رئيسها الحالي (محمد مهاتير) ضمن الاصلاح السياسي الذي اتبعه ، اذ تميزت الفترة التي حكم بها بارتفاع مؤثرات ومستويات الادارة الحكومية الذي اكد على ضرورة وجود خدمة مدنية فعالة قادرة على ايصال المعلومة في كل الاقاليم الماليزية وحسب مهاتير فأن الاداريون الكبار في ماليزيا قد خدمو في مراكز رئيسية لشركات امريكية في اطار تحقيق الجودة الشاملة تم اتباع سياسة عامة للإصلاح الاداري باصدار منشورات للارتفاع بكفاءة الادارة في مختلف مجالات العاملين اذ شمل مجموعة من الجوانب وهي [10]

- ميثاق العملاء للارتقاء بمستوى النظام والجودة الانتاجية في خدمة المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وتمكينهم من تقييم جودة الخدمات المقدمة لهم وازالة اللبس والغموض في المعاملات مع تيسير مقارنة الاداء فيما بين وحدات الخدمة المدنية .
- مراجعة النماذج والاستمارات المستخدمة في الخدمة المدنية مع التحقق من توافق بياناتها مع متطلبات اتخاذ القرار تيسيرا واختصارا لاجراءات التعامل
- اصدار دليل لتحسين مستوى الخدمات في اماكن التعامل مع المواطنين يكون شاملا مع الارتقاء بمستويات التجهيزات والنظام والنظافة وسلوكيات التعامل مع الالتزام بتخصيص نظام لشكاوى واقتراحات المواطنين وبعقد اجتماعات معهم لدراسة مشاكلهم ومن الاساليب التي يتضمنها الدليل استبيانات مع ممولي الضرائب لتقييم مستوى الخدمات في الادارات الضريبية .

كما يرى رئيس الوزراء السابق (محمد مهاتير) ان ماليزيا تؤمن بالديمقراطية وليس بالفوضى وليس الديمقراطية هنا ان تؤدي الى حكومة عاجزة عن الحكم فلا بد ان تحكم الحكومة البلاد ولابد ان تكون فعالة وقوية ولها اهداف وغايات كبرى غير حفظ القانون والنظام العام ، واذا اخفقت الحكومة ينبغي عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق الاقتراع العام ولكي تنفذ الحكومات المنتخبة سياساتها وبرامجها لا بد من وجود آلة ادارية فعالة والتي يجب بناءها بحرص كبير كي نمكنها من تنفيذ قرارات وبرامج السياسات العامة للدولة وحتى يكون التنفيذ فعالا يقتضي وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في الادارة لانه كثيرا ما يكون تفسير الادارة لقرارات الحكومة خاطئا وبالتالي حكومة غير

فعالة وذلك يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة ومن خلال ذلك عملت ماليزيا بفكر رئيسها واتباع استراتيجية وطنية بالقيام بمجموعة من الاجراءات تمثلت في :-

- ايجاد اطار عمل قانوني واداري من اجل زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه وتقوية المنظومة السياسية والقانونية للدولة ، وتحديث وتطوير الادارة وتفعيل التنظيم والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتفعيل اليات الرقابة والمساءلة .
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية واشباع الحاجات الاساسية للموظفين العاملين في مختلف الادارات الحكومية والقطاع الخاص .
- تحسين مستويات تقديم الخدمات الصحية والرفع من مستوى التعليم والوعي الاجتماعي ومستوى التنشئة الاجتماعية .
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وجعلها اكثر مساهمة في الكشف عن مارب الفساد بكل انواعه والرقابة على الاداء الحكومي مما يساهم في كبح انتشار الفساد .

هذه الاجراءات التي اتبعتها الحكومة الماليزية ساهمت وبشكل كبير في تحقيق العديد من النتائج والتي تتمثل في :

- زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي وتقوية الهياكل المؤسساتية للدولة .
- تحقيق الرضا والقبول لدى المواطنين الماليزيين تجاه النظام الحاكم ومؤسساته .
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية .
- زيادة درجة المشاركة السياسية للمواطنين الماليزيين في العملية السياسية كالانتخابات نتيجة عامل الثقة بين المواطنين والنظام الحاكم ومؤسساتة الادارية . [11]

ثالثا- المؤشرات الاقتصادية والنمو االاقتصادي للتجربة الماليزية

هناك مؤشرات عدة على تقدم ونجاح التجربة التنموية في ماليزيا خلال العقدين الاخيرين على اقل تقدير، وهذا التقدم يقاس من خلال وجود قطاعات متميزة ،حققت تطورات اكثر من غيرها سجلت لها في الميادين والمحافل الدولية . فسياسة الرؤية الوطنية والتي بدأت بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠١٠ visionpolicy National خطة عشرية قسمت الى مرحلتين ، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في ،ولكنها اكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو فيها مما اعطى اهتماما اقتصادي اجتاح اماكن كثيرة من العالم، و من ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد يضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالانسان الماليزي والوصول به الى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، ، كما ان الحكومة الماليزية يعد رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد معرفي ، وهي بذلك خاضت مسيرة شاقة لاصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات الى يومنا هذا ، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي ، وبالنتيجة تطور اقتصادها بشكل منافس مع الدول الاخرى [12] ويمكن حصر ابرز ملامح التجربة الماليزية من خلال :-

1- نمو وتطور الاقتصاد الماليزي :-

اعتمدت ماليزيا منذ حصولها على استقلالها عام 1957 على النظام الرأسمالي حتى نهاية الستينات اذ تميزت هذه الفتره بقيام اتحاد ماليزيا عام 1963 وكذلك الصراعات العرقية بين الملايو والصينين عام

1969 ، مما ساعد ذلك الحكومة الماليزية في تبني سياسة اقتصادية للقضاء على الفقر ورأت بذلك الحكومة بضرورة تدخلها واهمية دورها في المجال الاقتصادي لتحقيق النمو ومع وجود الاختلافات العرقية كانت هناك مؤسسات تعاونية لخدمة الفئات الفقيرة من السكان الاصليين (الملايو) وتم انتهاج خطة جديدة لاعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية لرفع ثروة الاغلبية من سكانها [13] كما انها تبنت خطط تنموية منذ عام (1971- 1990) بهدف خفض معدل الفقر ومحاولة القضاء عليه برفع معدل الدخل وخلف مناصب عمل اكثر ، وخطة ثانية من (1991- 2000) التي جاءت مكملة للخطوة الاولى في اعادة بناء المجتمع والتركيز على التنمية البشرية وخطة ثالثة من عام (2000-2010) التي ركزت على البحث العلمي ، بالاضافة الى تطور ملامح الاقتصاد المعرفي : بفضل السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير اليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية ارتفع اجمالي الناتج القومي ليصل الى ٦،٨٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٠٤،٦ عن العام ٢٠٠٦ ، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة ٥،١٠% عن العام ٢٠٠٦ لتصل الى ٧٦,١٨٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ ، كما بلغ متوسط الناتج الفردي ١٠٨٨٢ بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود ٣,٣ ،%ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية سياسة تصنيع واسعة في البلاد وفتحتها امام الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحولت بفعل ذلك الى اقتصاد موجه بالسوق ومبرمج الانتاج ، يتفاعل بين القوة ً والمتعددة اللغات والبنية التحتية العالية التطور ما جعل ماليزيا دولة مزودة العاملة الماهرة فنيا بمؤسسات علمية متقدمة ومستقبلة للاستثمارات من الدول الغنية والمتقدمة، واحتلت المرتبة 178 السادسة في آسيا على مستوى المنافسة الصناعية بعد(الصين ، سنغافورة، تايوان ، كوريا الجنوبية، واليابان)، والدولة(٢١ للمؤشرات الاقتصادية على المستوى العالمي وفقا الايجابية ، وبذلك تمكنت ماليزيا بنظام حكمها المحلي من تقديم نموذج تنموي في عهد رئيسها مهاتير محمد اذ تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفعت الصادرات ونما الاستثمار الاجنبي من الناتج المحلي الاجمالي وحققت ماليزيا بذلك اهدافها التنموية ، ويمكن متابعة نمو وتطور الاقتصاد الماليزي من خلال :-

- **سياسة مهاتير محمد الوطنية**

اذ اتبع ما يعرف بسياسة التنمية القومية والتي تعد اتباعا واستمرارا للسياسات السابقة والتي هدف من خلالها الى تعزيز الاقتصاد كيفا وكما وهي ذات توجه قومي تمثل بشعار (رؤية 2020) للانتقال بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 ، وهي رؤية تمثل خطة لثلاثين عاما القادمة من 1990 تتحول فيها ماليزيا باعتمادها على طرقها الخاصة قبل عام 2020 الى بلد محافظ على شخصيته وقيمه الثقافية والاخلاقية والدينية بالدرجة الاولى وتساعد على النمو والتطور وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وبذلك فان التنمية السريعة للنمو الاقتصادي ساعدت على تخفيض نسبة الفقر من 49.3% الى 17% ، ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2006 اعتبرت ماليزيا نموذجا لبلد متعدد الاعراق لتحتل المرتبة العاشرة عالميا وفق هذا التقرير من خلال تطبيق خطة التنمية ويعود ذلك الى الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي من التخطيط للسياسات الاقتصادية وصولا الى تنفيذها وساعدها في ذلك مساعي الدول المتقدمة والتي مكنتها من تقديم انموذجها الاقتصادي كنموذج فريد ذو نظام حكم محلي رشيد ولعل عهد مهاتير محمد مثل انطلاقة للنموذج التنموي الناجح اذ تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفعت الصادرات ومعدل الاستثمار الاجنبي المباشر [14] وقام بتخصيص الاراضي الزراعية للعاطلن .

- **بناء الانسان الاقتصادي والتعايش السلمي**

عنيت الحكومة الماليزية بالتعليم والتدريب فخصصت مبالغ مالية تقدر ب 20 – 25 % من الميزانية السنوية العامة للدولة وهي بذلك تنفق على تعليمها اكثر بثلاثة اضعاف ما تنفقه على الدفاع الوطني والجيش ، وفي اطار نجاح هذا الجهاز اصدرت الدولة قانون موظفي الخدمة القومية لعام 1993 وقانون اخلاق مهنة القضاء 1994 لتجيز للحكومة قانون منع الفساد عام 1997 وغيرها من القوانين ، كما ان التجربة الماليزية انتجت جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية كالمشروع الوطني لرئيس وزراءها مهاتير محمد وهو مشروع تنموي انطلق منذ عام 1982 ذو نمط غربي يعتمد في بناء شرعيته على الاسلام الذي لعب دوراً محورياً في التنمية الماليزية والذي قدم فيه ضرورة انفتاح ماليزيا على كل الافكار والثقافات والسياسات لصالح المجتمع الماليزي والتعايش السلمي بمختلف الاعراق والمشاركة بينهم [15]

- **العلاقات الدولية والاقليمية لنجاح تجربة التنمية**

ونظرا لوقوع ماليزيا في بؤر الصراع الساخنة كالصراع العربي – الاسرائيلي ، لم تتأثر عملية النهوض الماليزي بالظروف والتحديات الخارجية ويمكن القول ان هناك مجموعة عوامل ادت الى نجاح تلك التجربة ابرزها (المفاوضات المستمرة التي تجريها ماليزيا مع الاطراف الاخرى فيما يتعلق باتخاذ القرار بين الاحزاب السياسية – توقيع وثيقة اعلان دول الاسيان عام 1990 بجعل ماليزيا منطقة خالية من السلاح النووي مما ساعد على التوجه لتمويل التنمية بدل الانفاق على اسلحة الدمار الشامل والتسلح – انتهاج سياسة الاعتماد على السكان الاصليين والذات وتمويل الاستثمارات وتنوع البيئة الصناعية وتغطيتها لفروع النشاط الصناعي كالصناعات الاستهلاكية – الوسيطة – الراسمالية والرؤيا المستقبلية لمشوار التنمية الاقتصادية من خلال الخطط الخمسية منذ استقلالها وخاصة التخطيط لماليزيا لعام 2020 .

الخاتمة

وفي خاتمة بحثنا وما تضمنه من محورين كان الاول منها في مؤشرات التنمية ومقاييس نجاحها والثاني عن المؤشرات السياسية والاقتصادية للتجربة الماليزية يمكن القول ان ماليزيا وقياداتها السياسية المتعاقبة على الحكم اتخذت استراتيجيات عديدة في البلاد كان ابرزها التخفيف من حدة التنوع العرقي والطائفي والاثني الذي يتميز به المجتمع الماليزي والنهوض في المجال الاقتصادي واندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على وطنيتها الاقتصادية وتحولها من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية الى اكبر بلد مصدر للسلع الصناعية عالية التقنية في منطقة شرق اسيا واتباعها سياسة تشاركية في اطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية الامر الذي ساعد على تكوين حكومة اكثر فاعلية ونجاعة في تأدية مهامها وادوارها.. وفيما يلي ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث

الاستنتاجات :-

1- قيام ماليزيا بمجموعة من الاصلاحات السياسية والادارية ساهمت بشكل كبير في تطوير وتنمية الجهاز الاداري وتحقيق مستويات من الاستقرار السياسي والاجتماعي

2- ركزت ماليزيا على الانسان كمحور للنشاط التنموي وبإعتماد المبادئ الاسلامية متمسكة بالقيم الاخلاقية من مساواة وعدالة اقتصادية والاهتمام بالسكان الاصليين للبلد (الملايو) وتشجيعهم بالعمل القطاعات الانتاجية والاقتصاد .

3- يعد فكر مهاتير محمد رئيس وزراءها محفزا لقيادة ماليزيا ووضعها في مصاف الدول المتقدمة الصناعية والمعتمدة على الذات في جو يتميز بالاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ماساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي كما ساهم التنوع في المجتمع الماليزي في اثراء العملية التنموية .

4- سن العديد من القوانين والتشريعات وتنمية وتحديث الجهاز الاداري وتقديم خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف وتحقيق رؤية 2020 بالاضافة الى عمليات الاصلاح السياسي والاداري التي اخذت دورا كبيرا من الاتساق والاستمرارية والشرعية كون جميع القيادات السياسية في البلاد على اختلاف تياراتها وانتماءاتها الطائفية والعرقية عملت على ترسيخ ثقافة التغيير لدى المواطن الماليزي مما ساعد في تنمية مواردها البشرية وتكوين راس مال فكري ومعرفي وارتباط النجاح الماليزي بالارادة السياسية والدعم السياسي .

التوصيات :-

1- الاستفادة المهنية والتقنية للدول النامية الاخرى من نجاح التجربة الماليزية والاستثمار الخارجي والاستفادة من الخبرات والمعارف الاجنبية التي استفادت منها دولة ماليزيا .

2-العمل على بناء مجتمع موحد ومتضامن وذات رؤية مشتركة وعادل ذو قيم واخلاق نبيلة ديمقراطية وانتشال المجتمع من حالة الفقر ومحدودية الدخل من الجهل وقلة فرص العمل والاستغلال الامثل للموارد ووضع خطة واضحة للتنمية وحماية البيئة وتحقيق التنمية بكل ابعادها .

3- ان النجاح الذي عرفته ماليزيا اليوم يعود الى قياداتها السياسية والاهتمام الكبير ببيئة التعليم بمختلف مراحله واكتشاف المواهب وتوفر فرص العمل ومناصب لبناء مجتمع متعايش ومتسامح بين مختلف اعراقه ودياناته وهو الهدف الاسمى بالعمل والولاء المطلق لماليزيا .

الهوامش

([2])محمد بدر المطيري ، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010-2013) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2015 ، ص 34

([3])ابو اصبع ،صالح خليل ، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان ،2009 ، ص 36

([4])مصطفى الحاج علي ، مفهوم التنمية ومرتكزاتها في ضوء مشكلة التبعية ، مجلة المنطلق ، 1990 ، ص 65

([5])غيلان ، مهدي سهر ، دور المعرفة على اهم المؤثرات التنموية والبشرية والاقتصادية ، ورقة بحثية ، مؤتمر القادسية الاول ، 2009 ،23-24

([6]) محمد الدبار ، القيادة السياسية وتغير السياسة الخارجية ، https://eipss-eg.org/ تاريخ الزيارة 2022/10/4

([7])عمر كعيبوش ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الاليات والفواعل ماليزيا انموذجا ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 6 ، 2017 ، ص 583-601

([8])محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية محمد مهاتير ، ط1 ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهره ، 2014 ، ص31-32

([9])صباح احمد الهلالي ، عبد اليونس ، البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الاصلاح في ماليزيا ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهره ، 2010 ، ص 83

([10]) جمهورية مصر العربية ، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية ، مجلة البحوث المالية ، 2007، ص 9

([11])عمر كعيبوش ، اسهمان رماش ، دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والاداري في ماليزيا ، مجلة السياسة العالمية ، العدد 1 ، 2020 ، ص 73-76

([12]) نادية فاضل عباس ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000- 2010 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية جامعة بغداد ،العدد 54 ، 2010 ، ص 176

([13])موسوعة الدكتور مهاتير محمد ، ط1 ،دار الكتاب المصري ، القاهره ، 2004 ، ص 66

([14]) جابر سعيد عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الاسيوية ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهره ، 2009 ، ص 255

([15])محمد السيد سليم ، الاسلام والتنمية في ماليزيا ، جامعة القاهره ، 1999 ، ص 124

المصادر

1- ابو اصبع ،صالح خليل ، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان ،2009 ، ص 36

2- جابر سعيد عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الاسيوية ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهره ، 2009 ، ص 255

3- جمهورية مصر العربية ، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية ، مجلة البحوث المالية ، 2007، ص 9

4- صباح احمد الهلالي ، عبد اليونس ، البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الاصلاح في ماليزيا ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهره ، 2010 ، ص 83

5- عمر كعيبوش ، اسهمان رماش ، دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والاداري في ماليزيا ، مجلة السياسة العالمية ، العدد 1 ، 2020 ، ص 73-76

6- عمر كعيبوش ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الاليات والفواعل ماليزيا انموذجا ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 6 ، 2017 ، ص 583-601

7- غيلان ، مهدي سهر ، دور المعرفة على اهم المؤثرات التنموية والبشرية والاقتصادية ، ورقة بحثية ، مؤتمر القادسية الاول ، 2009 ،23-24

8- محمد الدبار ، القيادة السياسية وتغير السياسة الخارجية ، https://eipss-eg.org/ تاريخ الزيارة 2022/10/4

9- محمد السيد سليم ، الاسلام والتنمية في ماليزيا ، جامعة القاهره ، 1999 ، ص 124

10- محمد بدر المطيري ، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010-2013) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2015 ، ص 34

11- محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية محمد مهاتير ، ط1 ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهره ، 2014 ، ص31-32

12- مصطفى الحاج علي ، مفهوم التنمية ومرتكزاتها في ضوء مشكلة التبعية ، مجلة المنطلق ، 1990 ، ص 65

13- موسوعة الدكتور مهاتير محمد ، ط1 ،دار الكتاب المصري ، القاهره ، 2004 ، ص 66

14- نادية فاضل عباس ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000- 2010 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية جامعة بغداد ،العدد 54 ، 2010 ، ص 176.

معلومات الباحث
الاسم / علي عباس عبيد
مكان العمل / جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية
التخصص العام / العلوم السياسية – العلوم الانسانية
التخصص الدقيق / الحكومات والادارة المحلية
البلد / العراق – بغداد
رقم الهاتف واتساب / 07500126972
07705070762

عنوان البحث باللغة العربية / ((مظاهر النجاح التنموي في ماليزيا بين المؤشرات السياسية والاقتصادية)
عنوان البحث باللغة الانكليزية /

(Manifestations of development success in Malaysia among political and economic indicators)

الايميل الالكتروني
aliabbas29baghdad@gmail.com